

## التفاؤل رغم بطء التعافي

تبز قراءة مؤشر مديرى المشتريات لشهر يناير هذا الصباح الزخم المضطرب الذى لا يزال يواجه القطاع الخاص في مصر، حيث تهيمن مخاطر الهبوط على المشهد. انكمش مؤشر مديرى المشتريات للقطاع الخاص في بداية عام 2021 ولشهر الثاني على التوالي. مع ذلك، تباطأ الانكماش في النشاط حيث ارتفع مؤشر مديرى المشتريات الرئيسي إلى 48.7، بالمقارنة مع 48.2 في ديسمبر. جاءت القراءة في وقت تزايد فيه الشكوك المرتبطة بالجائحة مدفوعة بوتيرة أبطأ من المتوقع لعملية نشر التطعيم، وتداير الإغلاق العالمية الجديدة المستهدفة، والأخبار المتزايدة حول السلسلة الجديدة للفيروس.

لا تزال مدة الموجة الثانية غير مؤكدة والطريق للتعافي لا يزال وعراً. جاء الانخفاض في المكونات الفرعية لمؤشر مديرى المشتريات في يناير، بما في ذلك انخفاض الإنتاج والطلبات الجديدة، على الرغم من التحسن الطفيف مقارنة بشهر ديسمبر، ليثبت أن العوائق في القطاع الخاص لم يتم إزالتها بعد. لا يزال استمرار الرياح المعاكسة العالمية التي يحركها الوباء يعيق العديد من القطاعات، بما في ذلك السياحة وال الصادرات. وبالتالي، نعتقد أن تأثير صدمة الوباء سيستمر طوال عام 2021 على الرغم من التفاؤل من اكتشاف اللقاح. سوف تحدد استثمارات القطاع العام الطريق نحو الاستقرار عقب الجائحة أخذًا في الاعتبار القيود المتعلقة بالسياولة المرتبطة بالجائحة والضغوط المنخفضة على الطلب التي تواجه القطاع الخاص. علاوةً على ذلك، لا يزال تأثير أزمة كوفيد-19 على آليات سوق العمل حاداً لانخفاض مؤشر التوظيف لمدة 15 شهراً متتالية.

نتوقع حالياً أن تظل قراءات مؤشر مديرى المشتريات المستقبلية في عام 2021 في حالة انكماش خلال النصف الأول ولكنها سوف تتحسن بعد ذلك. في حين كان من المأمول أن يؤدي اكتشاف اللقاح إلى تمهيد الطريق لتسريع الانتعاش الاقتصادي، فإن مخاطر عملية التوزيع الطويلة والسلالة الجديدة للفيروس ستبقى الآمال منخفضة في الوقت الحالي. الجدير بالذكر، يجب أن تظل سياسات وتداير البنك المركزي والحكومة تيسيرية. حيث من المتوقع أن يقوم البنك المركزي المصري بتحفيض سعر الفائدة بمقدار 100-150 نقطة أساس هذا العام، بينما تواصل الحكومة دعم السياولة للمصدرين من خلال برنامج تحفيز الصادرات.

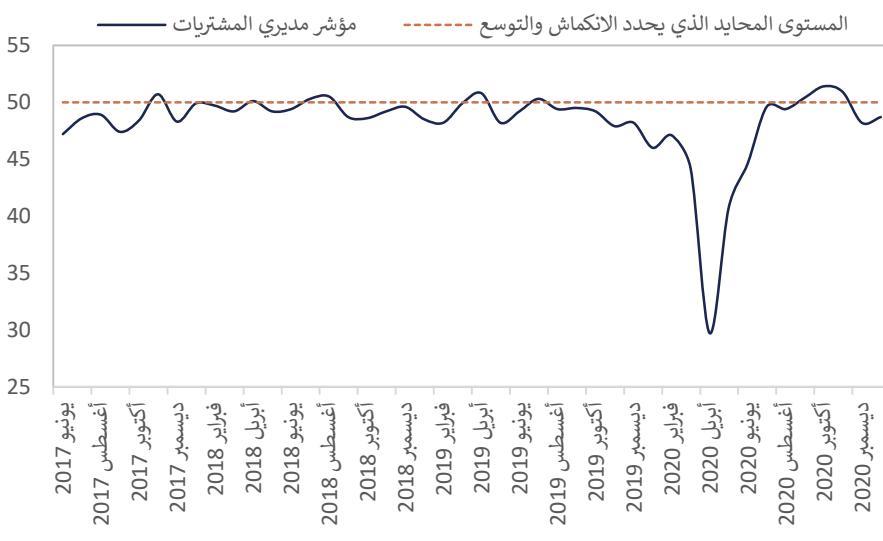
مني بدبر

محلل اقتصادي أول

T +202 3300 5722

mbedeir@egy.primegroup.org

شكل 1: استمرار انكماش القطاع الخاص



المصدر: مؤشر مديرى المشتريات لـMarkit.



برايم لتداول الأوراق المالية

**شوك المراجي**

العضو المنتدب

ت: +202 3300 5622

[SElmaraghy@egy.primegroup.org](mailto:SElmaraghy@egy.primegroup.org)

## المبيعات

**محمد عزت**

مدير المبيعات والفروع

ت: +202 3300 5784

[MEzzat@egy.primegroup.org](mailto:MEzzat@egy.primegroup.org)

**محمد عشماوي**

مدير مبيعات المؤسسات

ت: +202 3300 5612

[MAshmawy@egy.primegroup.org](mailto:MAshmawy@egy.primegroup.org)

**CFTe عمرو علاء**

رئيس فريق -- المؤسسات

ت: +202 3300 5609

[AAlaa@egy.primegroup.org](mailto:AAlaa@egy.primegroup.org)

**محمد المتولي**

مدير

ت: +202 3300 5610

[MElmetwaly@egy.primegroup.org](mailto:MElmetwaly@egy.primegroup.org)

## المركز الرئيسي

**برايم لتداول الأوراق المالية ش.م.م.**

ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 179.

عضو بالبورصة المصرية.

## الفروع

**مصر الجديدة**

7 ميدان الحجاز

مصر الجديدة، القاهرة، مصر

ت: +202 2777 0600

ف: +202 2777 0604

**الإسكندرية**

7 شارع أبلرت الأول

سموحة، الإسكندرية، مصر

ت: +202 3300 8170

ف: +202 3305 4622

**مدينة نصر**

9 شارع البطراوى

مدينة نصر، القاهرة، مصر

ت: +202 3300 8160

ف: +202 3305 4622

## إخلاء المسئولية

المعلومات التي وردت في هذا التقرير لا علاقة لها بأية أهداف استثمارية معينة أو بموقف مالي أو نصائح خاصة لمستخدمي التقرير، سواء اطلعوا عليها بشكل مباشر أو من خلال أية موقع إلكترونية متخصصة في هذا الشأن، ونشر هذا التقرير، فقط، كوسيلة لإيضاح المعلومات وليس دعوة لشراء أو بيع أية ورقة أو أدلة مالية، وما لم يذكر العكس فإن أي بيانات سعرية تعد مجرد مؤشرات ليس على الشركة مسؤولية ولا تلزم كافة البيانات الواردة في هذا التقرير. النتائج المالية ليست بالضرورة للقيام بالتحليلات والاستنتاجات القائمة على فرضياتهم وأحكامهم، وكافة الآراء الواردة قد تكون محلاً للتغير حتى من داخل الأقسام الأخرى لبرايم نظراً لطبيعة الفروض المستخدمة، ولا تتحمل برايم أي مسؤولية حول تعديل هذه البيانات أو حفاظها، وموقفها وذمة العاملين بها والعملاء قد يكون أو كان لديهم مصالح أو لديهم مواقف طويلة أو قصيرة الأجل في الأوراق المالية أو العمارات المشار إليها في التقرير وقد يقوموا بعمليات بيع أو شراء لها لصالحهم أو نيابة عن الغير في أي وقت. لا تتحمل مجموعة برايم أو أي من كياناتها أو موظفيها أي مسؤولية قانونية عن أي خسائر أو تلف ينجم عن إتباع هذا التقرير أنها كانت وسيطة الاطلاع عليه سواء بشكل مباشر أو من خلال أية موقع متخصصة بها الشأن، وتفرض عدد من اللوائح والقوانين عدداً من الالتزامات التي لا يمكن الإفصاح عنها، ولا يعي هذا الإبراء بأي حال من الحالات حداً أو تضيقاً لحقوق أي شخص قد يمتلكها في ضوء هذه اللوائح أو القوانين. علاوة على ذلك فإن مجموعة برايم أو أيها من شركاتها قد تربطها أو بطيتها علاقة مع الشركات الواردة في هذا التقرير.